NEWS
THE CARTER CENTER
ONE COPENHILL, ATLANTA, GA 30307

مركز كارتر يدعو السلطات الانتخابية التونسية لوضع اللمسات الأخيرة للإجراءات الرئيسية و تكثيف توعية الناخبين لضمان نجاح الانتخابات

مع بداية فترة الحملة الانتخابية يوم 1 أكتوبر 2011 دخلت تونس المرحلة النهائية لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي المقرر عقدها في 23 أكتوبر. و في حين تتقدم التحضيرات الانتخابية ، فان المسائل الرئيسية مثل توزيع الناخبين على مراكز الاقتراع ونظام جدولة النتائج تتطلب اتخاذ و نشر قرارات نهائية من قبل السلطات الانتخابية و لذلك يدعو مركز كارتر الهيئة العليا المستقلة للانتخابات لوضع اللمسات الأخيرة على وجه السرعة لمسألة الفرز و نظام جدولة النتائج وتوزيعها على جميع الإطراف المشاركة. إن تكثيف جهود التوعية العامة من طرف الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ستكون حاسمة لضمان قدرة الناخبين على فهم النقاط الرئيسية بما في ذلك تحديد موقع مراكز الاقتراع و الوثائق المطلوبة للإدلاء بأصواتهم وكيفية وضع العلامة على ورقة الاقتراع. كما ينبغي أيضا أن تنظر السلطات في تمديد الموعد النهائي لتقديم مطالب اعتماد الملاحظين حيث أن العديد منهم لا زالوا يخضعون للتدريب لتلبية متطلبات الاعتماد التي وضعتها الهيئة العليا.

وصل عدد القائمات المترشحة إلى 1428 قائمة ستتنافس كلها خلال الأسابيع المقبلة و هي موزعة كالأتي: 787 قائمة حزبية, 587 قائمة مستقلة و 54 قائمة ائتلافية. و بينما تم احترام مبدأ المناصفة بين الجنسين الذي نص عليه القانون الانتخابي, إلا أن النتائج تشير إلى أن حوالي 5 في المئة من القوائم تترأسها نساء. و تحتل القوائم المستقلة نسبة لابأس بها اذ تمثل 41 في المئة من إجمالي القوائم مقارنة مع وجود أقل من عشرة أحزاب في جميع الدوائر الانتخابية في تونس والخارج.

يثني مركز كارتر على الهيئة العليا المستقلة للانتخابات اعتمادها لمدونة قواعد سلوك تحكم فترة الحملة الانتخابية. و يدعو المركز الأحزاب السياسية و المترشحين للمساهمة في الحفاظ على الأمن لخلق الظروف الملائمة للسير السلمي من خلال الالتزام بقواعد و إجراءات الحملة, كما يشجع جميع الأطراف المنخرطة على التوقيع والالتزام بالدفاع عن مدونة قواعد السلوك، و توعية ممثليهم على جميع المستويات.

إن اعتماد الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في03 سبتمبر لقرارات تنظم الحملة الانتخابية و وسائل الإعلام تمثل توجها طموحا لا سيما مع وجود عدد كبير من القوائم. ويعكس هذا التوجه السعي لتوفير فرص متكافئة للتنافس لجميع المترشحين[1].

---

[1] الامم المتحدة, لجنة حقوق الإنسان التعليق العام 25 على "الحق في المشاركة في الشؤون العامة، وحقوق التصويت والحق في المساواة في الحصول على الخدمة العامة"، الفقرة 19 : "ويمكن تبرير القيود الموضوعة على الإنفاق على الحملة حيثما يكون ذلك ضروريا لضمان عدم تقويض حرية اختيار الناخبين نتيجة إفراط في الإنفاق لصالح أي من المرشحين أو الأحزاب " الامم المتحدة وحقوق الإنسان والانتخابات : كتيب عن الجوانب القانونية والفنية والإنسانية في الانتخابات، الفقرة 120 : "يجب أن يوفر تنظيم وسائل الإعلام ضمانات ضد الرقابة السياسية وعدم المساواة في الحقوق خلال فترة الحملة الانتخابية"

و في حين أن قرار الهيئة لمنع الإشهار السياسي من 12 سبتمبر إلى بداية فترة الحملة الانتخابية كان يهدف إلى توفير فرص متكافئة لكل من الأحزاب السياسية والمترشحين المستقلين ، إلا أن هذا القرار قد جاء في مرحلة متأخرة نسبيا من هذه العملية وطبق بشكل غير متساو بسبب عدم وجود أحكام واضحة تحدد العقوبات لمن قاموا بانتهاكه. و صدر هذا المنع في وقت متأخر كانت فيه بعض الأحزاب مثل الحزب الديمقراطي التقدمي والاتحاد الوطني الحر قد استثمرت ماليا في الدعاية السياسية من خلال اللوحات الإعلانية في جميع أنحاء البلاد و وسائل الإعلام مما أدى إلى خلق جدل كبير مع هذين الحزبين الذين شككا في شرعية الحظر ورفضا الالتزام به[2]. إن مركز كارتر يقر بعزم السلطات الانتخابية تعزيز المنافسة العادلة, بيد أن إرساء مبدأ اليقين القانوني الذي يهدف إلى حماية المواطنين ضد التغييرات المتكررة للقانون و ضمان أفضل الممارسات الانتخابية, يتطلب الامتناع عن إجراء تغيير كبير في الإطار القانوني قبل فترة وجيزة من الانتخابات.

إن الملاحظين على المدى الطويل للمركز المنتشرين في جميع أنحاء الولايات والفريق المركزي ومقره بتونس العاصمة قد قاموا بمراقبة الاستعدادات الانتخابية عن كثب خلال الأسابيع العشر الماضية. و كما أبرز مركز كارتر في بيانه الصادر بتاريخ 1 سبتمبر ، فان توزيع الناخبين على مراكز الاقتراع لا يزال يشكل تحديا جوهريا يواجه الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. و في الواقع وفي فإن حوالي 45 في المائة من الناخبين لم يشاركوا في عملية التسجيل، و لم يقوموا بتحديث بياناتهم أو تحديد مراكز للاقتراع. و من أجل معالجة هذه المسألة، أعطت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات فرصة إضافية للناخبين المؤهلين لتحديد مراكز الاقتراع في الولايات من 04 الى20 سبتمبر. و مع انتظار الإحصاءات الرسمية ، فان النتائج التي توصل إليها المركز تشير أنه على الرغم من جهود التوعية الواضحة من جانب الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، فان النسبة المئوية للناخبين المؤهلين الذين شاركوا في هذه المبادرة كانت منخفضة. لذلك قررت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات تمديد هذه الفترة إلى 30 سبتمبر و مرة أخرى إلى حدود 10 أكتوبر.

و بناء على مناقشات مع السلطات الانتخابية، أدرك المركز أن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات إعتزمت إنشاء مراكز اقتراع خاصة على مستوى البلديات مخصصة لاستيعاب الناخبين الذين لم يشاركوا في عملية التسجيل وسيقع ترسيم هؤلاء الناخبين وفقا لقاعدة بيانات بطاقات التعريف الوطنية ويعترف مركز كارتر بأن الدافع وراء هذا القرار هو القيود العملية الناتجة عن أخطاء محتملة في قائمة الناخبين. و من أجل ضمان عدم حرمان الناخبين من حقهم في الانتخاب، فان مركز كارتر يحث الهيئة العليا على النظر بعناية في عدد ومكان مراكز الاقتراع الخاصة ، لا سيما في ضوء إحصاءات عملية التسجيل و مراكز السكان. كما ينبغي توزيع هذه المراكز لضمان فرص متساوية في كل دائرة و ذلك تمشيا مع التزامات تونس على توفير المساواة في حق الاقتراع لجميع الناخبين التونسيين[3]

إن مركز كارتر يحث الهيئة العليا المستقلة للانتخابات على وضع الصيغة النهائية ونشر الأحكام المتعلقة بالاقتراع والعد وفرز النتائج لجميع الأطراف المساهمة [4]. إن الانتهاء الفوري من هذه الإجراءات يعد من الأهميات القصوى و ذلك للسماح بتوفير التدريب الكافي للمسؤولين في الإدارة الانتخابية والموظفين على جميع المستويات. و يوصي المركز بان تشتمل الدورات التدريبية لمسؤولي الانتخابات على محاكاة عملية الاقتراع وما يتبعها من اجرءات لضمان التوصل إلى فهم أفضل وممارسة موحدة من قبل جميع الموظفين المعنيين.

[2] قام الاتحاد الوطني الحر في وقت لاحق بإزالة اللوحات الإعلانية احتراما للقوانين

[3] المعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والمادة 25 (ب) : "للتصويت و الانتخاب في انتخابات دورية وحقيقية تكون بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة وتجرى بالاقتراع السري ، تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين " الأمم المتحدة وحقوق الإنسان والانتخابات : كتيب عن الجوانب القانونية والفنية الفقرة 104" ينبغي توزيع مراكز الاقتراع وذلك لضمان فرص متساوية في كل دائرة"

[4] ينص العهد الدولي للحقوق المدنية و الحقوق السياسية المادة 19 (ب) وقانون المعهد الدولي للسلوك الأخلاقية والمهنية و إدارة الانتخابات ص12-13 على انه " ينبغي على إدارة الانتخابات إنشاء نظام يسمح للأطراف المعنية للوصول في الوقت المناسب لجميع المعلومات الهامة والمستندات وقواعد البيانات المستخدمة في العملية الانتخابية"

يشجع مركز كارتر الهيئة العليا المستقلة للانتخابات على تكريس مزيد من الاهتمام بالتدريب ومتابعة التعليمات لضمان ممارسة موحدة للإجراءات. و بالعودة إلى عملية تسجيل المرشحين ، يتضح أن الهيئات الفرعية للانتخابات قد تعاملت مع الأحكام و الإجراءات بطرق مختلفة، مما أدى إلى تناقضات أثناء البت في هذه القضايا حتى في الحالات المتماثلة. و لوحظت هذه التناقضات على سبيل المثال في الحالات المتعلقة بالأشخاص غير المؤهلين للترشح بسبب صلتهم بالنظام السابق. و بما أن قاعدة البيانات السرية التي بعث بها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات إلى الهيئات الفرعية لم تتضمن عدد بطاقة التعريف الوطنية للأشخاص المحظورين ، فقد رأت بعض الهيئات الفرعية أن عبء الإثبات يقع على المرشح في حين أن البعض الآخر اختارت التحقق من هوية الشخص المعني. كما أن البت في اثنين من القوائم المقدمة باسم حركة الديمقراطيين الاشتراكيين بعد الانقسام الداخلي في الحزب قد أظهر في جميع الدوائر تقريبا اختلافات في الاحكام. و قد أدت التعليمات المتعاقبة من قبل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات حول كيفية التعامل مع هذه القضايا إلى مزيد من التناقضات فمعظم الهيئات رفضت كلتا القائمتين ، في حين قبل البعض الأخر إعادة تقديمها بمثابة قوائم مستقلة على أن يتم استبدال ما لا يقل عن شخص واحد ليتم اعتبارها قائمة جديدة.

و مع انتظار الموافقة الداخلية نهائية, تعتزم الهيئة العليا المستقلة للانتخابات إطلاق حملات إعلامية وتوعية للناخبين.و بالنظر إلى المرحلة المتأخرة من العملية والجدول الزمني القصير المتبقي ليوم الاقتراع، فان تكثيف جهود التوعية العامة سيكون حاسما لضمان قدرة الناخبين على فهم النقاط الرئيسية بما في ذلك تحديد موقع مراكز الاقتراع و المستندات المطلوبة للإدلاء بأصواتهم وكيفية وضع علامة على ورقة الاقتراع[5]. ولذا يشجع مركز كارتر الهيئة العليا المستقلة للانتخابات على الاتصال بجميع الأطراف المعنية ، وخاصة الأحزاب السياسية والمرشحين المستقلين على المستويات الوطنية والإقليمية ، لضمان أن تكون صيغة و إجراءات النظام الانتخابي وتوزيع المقاعد مفهومة على نطاق واسع.

لاحظ المركز زيادة ايجابية في عدد الملاحظين المحليين في جميع أنحاء البلاد لمراقبة الانتخابات كما أنه يرحب باهتمام منظمات المجتمع المدني التونسي في المشاركة في الشؤون العامة ، ويدعم حقها في القيام بذلك[6]. ومع ذلك، فإن عدد الملاحظين المحليين اللذين حصلوا على الاعتماد من قبل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات لا يزال منخفضا نسبيا حتى الآن ، حيث أن العديد منهم لا زالوا يخضعون للتدريب على منهجيات المراقبة تلبية لشرط "الخبرة أو التدريب في مجال الانتخابات" الذي وضعته الهيئة لقبول الاعتماد. ولهذا، فإن طلبات العديد من الملاحظين المحليين لاتزال قيد الانتظار لحين الانتهاء من الدورات. و في هذا السياق يساور مركز كارتر قلق بشأن الموعد النهائي الجديد لتقديم طلبات الاعتماد الذي تم تغيره من 19أكتوبر الى8 أكتوبر باعتبار أن عملية التدريب تعتمد أيضا على إنهاء و نشر الإجراءات الانتخابية. لذا فان المركز يدعو للنظر في تخصيص موظفين إضافيين لاستيعاب الحجم المتوقع للطلبات المرتقبة و التمديد في الموعد النهائي لقبول الملاحظين المحليين باعتبار أن مشاركتهم ستساهم في تعزيز شفافية هذه العملية الانتخابية[7].

---

[5] ا لجنة حقوق الإنسان لأمم المتحدة ، التعليق العام 25 بشأن " الحق في المشاركة في الشؤون العامة ، وحقوق التصويت والحق في المساواة و الحصول على الخدمة العامة "، الفقرة 11" يجب على الدول أن تتخذ تدابير فعالة لضمان أن لجميع الأشخاص الحق في التصويت قادرين على ممارسة هذا الحق.. إن حملات تثقيف الناخبين ضرورية لضمان فعالية ممارسة حقوق المادة 25 من قبل المجتمع المستنيرة"

[6] العهد الدولي للحقوق المدنية و الحقوق السياسية المادة 25 (أ), لجنة لأمم المتحدة لحقوق الإنسان, ، التعليق العام رقم 25 حول " الحق في المشاركة في الشؤون العامة, والحق في التصويت و المساواة في الوصول إلى الجمهور" الفقرة 8.

[7] إعلان نقابة البرلمان الدولي بشأن معايير الانتخابات الحرة والنزيهة, مادة 7 " وينبغي على الدول اتخاذ جميع التدابير اللازمة والمناسبة لضمان شفافية العملية الانتخابية برمتها بما في ذلك مثلا وجود وكلاء الأحزاب والمراقبين المعتمدين حسب الأصول"

####

سيبقى مركز كارتر في تونس لملاحظة فترة تسجيل المرشحين ، ومدة الحملة الانتخابية و يوم الاقتراع و عمليات الفرز و احتساب الأصوات وجدولة الشكاوى لانتخابات المجلس التأسيسي. وسينضم للملاحظين على المدى الطويل 40 ملاحظًا على المدى القصير من جنسيات مختلفة في الفترة التي تسبق يوم الانتخابات. و تهدف بعثة الملاحظة التابعة للمركز في تونس لتقديم تقييم محايد لجودة العملية الانتخابية، وتعزيز عملية تشمل الجميع و إظهار الاهتمام والدعم الدوليين لهذا التحول الديمقراطي الطموح. وسيتم تقييم هذه الانتخابات في الإطار القانوني التونسي ، و الالتزامات الدولية لتونس لإجراء انتخابات ديمقراطية حقيقية.

تجري بعثة الملاحظة في المركز وفقا للقوانين والمعايير الدولية المطبقة لملاحظة الانتخابات المنصوص عليها في إعلان المبادئ الملاحظة للانتخابات، التي اعتمدت في الأمم المتحدة في 2005 وأيدتها 37 مجموعة لملاحظة الانتخابات. و سيقوم المركز بإصدار بيانات عامة دورية عن الانتخابات، وهي متاحة على موقعه على الانترنت :
www.cartercenter.org

########

"دفع عمليات السلام, مكافحة الأمراض, بناء الأمل"

قام الرئيس الأسبق للولايات المتحدة جيمي كارتر و زوجته روزا لين بإنشاء مركز كارتر سنة 1982 بالشراكة مع جامعة ايموري لدفع عمليات السلام و الارتقاء بالصحة في جميع أنحاء العالم. مركز كارتر هو منظمة غير حكومية و ذات أهداف غير ربحية تساعد على تحسين حياة الناس في أكثر من 70 بلدا عبر حل النزاعات , دعم الديمقراطية و حقوق الإنسان و الفرص الاقتصادية, مكافحة الأمراض و تطوير خدمات الصحة النفسية و تدريب المزارعين على زيادة إنتاج المحاصيل.